ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The Impact of Transformations in the International System on the Future of the United Nations Security Council in Light of Contemporary International Conflicts

Assistant Professor Dr.Taha Mhaimeed Jasim Al-Hadidi

Department of Law, Al-Qabas Private College, Nineveh, Iraq

tujr@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 22 March 2026
- Accepted 5 April 2026
- Available online 1 June 2026

Keywords:

Abstract: The Security Council is the cornerstone of the United Nations and, according to its Charter, primarily responsible for maintaining international peace and security. However, this council has never been immune to political rivalries; rather, it has always been a reflection of the power structure in the international system. Since the end of the Cold War, the world has witnessed dramatic polarization shifts, moving from a rigid bipolar world order through the era of American unipolarity, to the current reality characterized by an emerging multipolarity in which major powers compete for spheres of influence and shape the rules of the new world order.

The Security Council is the cornerstone of the United Nations and is primarily responsible, according to its Charter, for maintaining international peace and security. The Russian-Western rivalry, especially in the context of the Ukrainian crisis, is one of the most prominent challenges facing the Security Council in the modern era. The Council has transformed from an instrument for maintaining international peace and security into an arena for direct diplomatic confrontation. Thus, we see that the Security Council suffers from a deep gap between legal representation (the 1945 structure) and the current geopolitical reality, after the five permanent members, especially in current international conflicts (especially the Russian-European-American conflict) and (the

American-China rivalry), have become paralyzed in making crucial decisions. Therefore, alternative paths have emerged, appearing in attempts to establish parallel security frameworks outside the umbrella of the United Nations, and through what has been recently proposed regarding a peace council or regional initiatives led by the rising power. This threatens the position of the Security Council and its future with regard to limiting the veto power and expanding membership.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

أثر التحولات القطبية في النظام الدولي على مستقبل مجلس الأمن في ظل الصراعات الدولية الراهنة

أ.م.د. طه محيميد جاسم الحديدي

قسم القانون, كلية القبس الاهلية، نينوى، العراق

tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ٢٢ / اذار/ ٢٠٢٦
- القبول : ٥ / نيسان/ ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١/حزيران /٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :

-

الخلاصة: يعد مجلس الامن الركيزة الاساسية في صرح منظمة الامم المتحدة والمسؤول الاول بموجب ميثاقها عن صيانة السلم والامن الدوليين، الا ان هذا المجلس لم يكن يوماً بمعزل عن التجاذبات السياسية بل كان وما زال مرأة عاكسة لهيكلية القوة في النظام الدولي، فمنذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم تحولات قطبية ودراماتيكية انتقلت من الثنائية القدوية الصارمة مروراً بالحقبة الامريكية الاحادية، وصولاً الى الواقع الراهن المتسم بتعددية قطبية ناشئة لتتصارع فيها القوة الكبرى على مناطق النفوذ ورسم قواعد النظام العالمي الجديد.

يعد التنافس الروسي الغربي وخاصةً في سياق الازمة الاوكرانية احد ابرز التحديات التي واجهت مجلس الامن في العصر الحديث، حيث تحول المجلس من اداة لحفظ السلم والامن الدوليين على ساحة للمواجهة الدبلوماسية المباشرة، لذا نرى ان مجلس الامن يعاني من فجوة عميقة بين التمثيل القانوني (هيكلية عام ١٩٤٥) والواقع الجيوسياسي الحالي بعد ان عجز الخمسة الكبار وخاصة في الصراعات الدولية الحالية (خاصة الصراع الروسي الاوروبي الامريكي)، و(التنافس الامريكي الصين) الى حالة من الشلل في اتخاذ القرارات المصيرية، لذلك ظهرت مسارات بديلة برزت في محاولات لانشاء اطر امنية موازية خارج مظلة الامم المتحدة ومن خلال ما طرح مؤخراً حول مجلس السلام او مبادرات اقليمية تقودها القوة الصاعدة الامر الذي يهدد مركز مجلس الامن ومستقبله في ما يخص تحجيم سلطة الفيتو وتوسيع العضوية.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولاً: التعريف بموضوع البحث

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات كبرى في موازين القوى، حيث انتقلنا من نظام القطبية الثنائية في الحرب الباردة، مروراً بالأحادية القطبية، وصولاً إلى واقع "تعددية قطبية ناشئة" أو "سيولة قطبية". يقع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قلب هذه التحولات، كونه الجهاز المسؤول قانوناً عن حفظ السلم

والأمن الدوليين. ومع تزايد الصراعات الدولية الراهنة (مثل الأزمة الأوكرانية، وأزمات الشرق الأوسط)، بدأ التساؤل يطرح نفسه حول مدى قدرة المجلس على أداء وظائفه في ظل تضارب مصالح القوى الكبرى واستخدام حق النقض (Veto).

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من:

* **الأهمية العلمية:** رصد التغيرات في بنية النظام الدولي وتحليل انعكاساتها على المؤسسات الدولية.

* **الأهمية العملية:** محاولة فهم أسباب "العجز" أو "الشلل" الذي يصيب مجلس الأمن في مواجهة النزاعات المسلحة الكبرى مؤخراً، وربط ذلك بتصارع الأقطاب الدولية.

إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية حول السؤال الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى أثرت التحولات القطبية الراهنة في النظام الدولي (ظهور أقطاب منافسة وتراجع الهيمنة الأحادية) على فعالية مجلس الأمن في اتخاذ قرارات حاسمة لصيانة السلم والأمن الدوليين؟"

ويتفرع عنها تساؤلات مثل:

* كيف يؤثر التنافس الجيوسياسي بين (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) على آلية التصويت داخل المجلس؟

* هل تحول مجلس الأمن من أداة لحفظ الأمن إلى ساحة لتصفية الحسابات القطبية؟

أهداف الدراسة

* تحليل طبيعة التحول القطبي الراهن في النظام الدولي.

* تقييم أداء مجلس الأمن في معالجة النزاعات الدولية المعاصرة كنموذج للدراسة.

* استشراف مستقبل مجلس الأمن في ظل التنافس القطبي المحموم.

* تقديم رؤية نقدية حول ضرورة إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

* **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف التحولات القطبية وتحليل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

* **منهج تحليل النظم:** لفهم تفاعل مجلس الأمن (كنظام فرعي) مع النظام الدولي (كنظام كلي).

* **المنهج القانوني:** لدراسة الصلاحيات الدستورية للمجلس وفق ميثاق الأمم المتحدة ومدى تطابقها مع الواقع.

هيكلية وتقسيم البحث

تم عرض موضوع البحث بطريقة متناسقة ومتوازنة قدر الامكان بما يكفل تغطية جميع جوانبها وسيراً مع منطق البحث فقد اقتضت طبيعة البحث الى تقسيمه الى مبحثين:

بينا في المبحث الاول انعكاس التنافس القطبي على أداء مجلس الأمن (دراسة تطبيقية) وتناولنا في المبحث الثاني مستقبل مجلس الأمن في ظل النظام الدولي المتحول ثم اردفنا البحث بخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات

المبحث الاول

انعكاس التنافس القطبي على أداء مجلس الأمن (دراسة تطبيقية)

في ظل النظام الدولي الراهن، لم يعد مجلس الأمن يواجه نزاعات محلية بسيطة، بل أصبح يواجه صراعات "جيو– استراتيجية" تتقاطع فيها مصالح القوى العظمى، مما أدى إلى تحولات عميقة في أدائه.

أولا: الأزمة الأوكرانية وتكريس الشلل المؤسسي

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية النموذج الأوضح لعودة "الصراع القطبي المباشر" داخل أروقة المجلس.

ان استخدام "الفيتو" كدرع قانوني بصفتها طرفاً مباشراً في النزاع وعضواً دائماً، اذ استخدمت روسيا حق النقض لإبطال أي قرار يدين عملياتها العسكرية، مما عطل الفصل السابع تماماً.

ونتيجةً لهذا الشلل، تم تفعيل قرار "الاتحاد من أجل السلم" (Uniting for Peace)، وهو ما يمثل تراجعاً لدور المجلس القيادي لصالح الجمعية العامة، مما يضعف هيبة المجلس كجهة تنفيذية وحيدة[١].

ثانيا: الصراع في الشرق الأوسط (حرب غزة) وازدواجية المعايير

في الواقع يمثل العدوان على غزة اختباراً لـ "الشرعية الدولية" وفعالية القطب الواحد (الولايات المتحدة) في مواجهة الضغوط الدولية.

اذ استخدمت واشنطن حق النقض عدة مرات لمنع قرارات وقف إطلاق النار، مما عكس رغبة القطب المهيمن في حماية مصالح حلفائه خارج إطار الإجماع الدولي.

أدى عجز المجلس عن وقف الكارثة الإنسانية إلى تعميق الهوة بين "الغرب" و"الجنوب العالمي"، حيث بدأ النظر إلى مجلس الأمن كأداة انتقائية تطبق القانون الدولي في أوكرانيا وتتجاهله في فلسطين[٢].

ثالثا: استراتيجية "التكتلات" داخل المجلس (الصين وروسيا نموذجاً)

برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة "الفيتو المزدوج" أو "التنسيق القطبي" بين بكين وموسكو.

---

(١) د. محمد كمال، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا: مستقبل النظام الدولي، مركز الاهرام، ٢٠٢٣، ص ١٥–٤٥.

(٢) د. محمد كمال، مصدر سابق ، ص ٥٠.

لم يعد الفيتو مجرد موقف دفاعي، بل أصبح أداة تنسيقية بين الصين وروسيا لعرقلة المشاريع الغربية في ملفات مثل (سوريا، إيران، كوريا الشمالية) [١].

فبدلاً من التفاوض للوصول إلى حلول، أصبحت القوى الكبرى تطرح مسودات قرارات وهي تعلم مسبقاً أنها ستُرفض، وذلك فقط لإحراج القطب المنافس أمام الرأي العام العالمي[٢].

وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

بينا في المطلب الاول أثر التنافس الروسي–الغربي على فاعلية المجلس (الأزمة الأوكرانية نموذجاً) وتناولنا في المطلب الثاني أثر التنافس الصيني–الأمريكي على القضايا الأمنية الدولية.

المطلب الأول

أثر التنافس الروسي–الغربي على فاعلية المجلس (الأزمة الأوكرانية)

في واقع الامر يُعد التنافس الروسي– الغربي، وخاصة في سياق الأزمة الأوكرانية، أحد أبرز التحديات التي واجهت مجلس الأمن الدولي في العصر الحديث، حيث تحول المجلس من أداة لحفظ السلم والأمن الدوليين إلى ساحة للمواجهة الدبلوماسية المباشرة.

وقدر اثر هذا التنافس على فاعلية المجلس بما يلي:

١. سلاح "الفيتو" والشلل المؤسسي

استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) بشكل متكرر لإجهاض أي قرارات تدين تحركاتها العسكرية في أوكرانيا. هذا الاستخدام لم يمنع اتخاذ إجراءات عقابية فحسب، بل أدى إلى حالة من الجمود الوظيفي، حيث أصبح من المستحيل على المجلس إصدار قرارات ملزمة بموجب الفصل السابع تجاه هذه الأزمة[٣].

٢. تآكل الثقة والمصداقية الدولية

---

(١) د. أحمد أبو الوفا، القانون المنظمات الدولية، ص ٤١٠–٤٣٥.

(٢) د. سعيد سراج، الصراع الدولي والقوي الكبري في مجلس الأمن، ص٢٩٠–٣٢٠.

(٣) د. نزيه على منصور، حق النقض الفيتو ودورة في تحقيق السلم والامن، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩، ص٤٥–٦٠.

أدى العجز عن اتخاذ موقف حاسم في الأزمة الأوكرانية إلى تزايد الانتقادات الموجهة للمجلس، حيث بدا "مشلولاً" أمام صراع يشمل عضواً دائماً. هذا التنافس خلق استقطاباً حاداً بين:

* المعسكر الغربي: الذي يضغط باتجاه تفعيل القانون الدولي وحماية سيادة الدول.

* روسيا (وحلفاؤها الضمنيون): التي ترى في التحركات الغربية تهديداً لأمنها القومي وتوسيعاً لنفوذ الناتو[١].

٣. انتقال الثقل إلى الجمعية العامة

نتيجة لتعطل مجلس الأمن، شهدنا عودة لآلية "الاتحاد من أجل السلام"، حيث انتقل ملف الأزمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ورغم أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، إلا أنها استُخدمت كأداة للضغط الأخلاقي والسياسي لعزل الموقف الروسي دولياً، مما يشير إلى تراجع دور المجلس كمرجع أول للأزمات الكبرى[٢].

في الحقيقة إن الأزمة الأوكرانية لم تكن مجرد صراع حدودي، بل كانت الاختبار الحقيقي لقدرة ميثاق الأمم المتحدة على الصمود أمام رغبات القوى العظمى، وأثبتت أن "الفيتو" يظل العائق الأكبر أمام فاعلية المجلس عندما يكون أحد الكبار طرفاً في النزاع[٣].

المقترحات الجادة لتعديل موازين القوى:

أولاً: صعود الجمعية العامة (آلية "الاتحاد من أجل السلام")

عندما يعجز مجلس الأمن عن القيام بمسؤوليته بسبب "الفيتو"، تمنح الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة صلاحية التدخل. في النموذج الأوكراني، حدثت تحولات تاريخية:

* القرار رقم ES-11/1: كان بمثابة "توبيخ دبلوماسي" تاريخي، حيث صوتت أغلبية ساحقة (١٤١ دولة) لصالح إدانة الغزو، مما أثبت أن روسيا قد تربح "الفيتو" لكنها تخسر "الشرعية الدولية"[٤].

---

(١) د. علي نزيه منصور، المصدر نفسه ، ص ٧٠.

(٢) د. علي نزيه منصور، المصدر نفسه ، ص ٧٢.

(٣) د. علي نزيه منصور، مصدر سابق ، ص ٧٥.

(٤) وليد عبد الحي، مصدر سابق، ص ٥.

* تعليق العضوية: نجحت الجمعية العامة في تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، وهي خطوة نادرة أظهرت أن هناك أدوات عقابية خارج نطاق مجلس الأمن.

* توثيق الأضرار: إنشاء سجل دولي للأضرار الناجمة عن الحرب، وهو تحرك قانوني لتمهيد الطريق للمطالبة بـ "التعويضات" مستقبلاً، وهو أمر كان سيصطدم حتماً بالفيتو الروسي داخل المجلس[١].

ثانياً: مقترحات إصلاح "حق النقض" (الفيتو)

التنافس الروسي–الغربي أحيا مبادرات كانت حبيسة الأدراج لسنوات، ومن أبرزها:

*** "مبادرة الفيتو" (Veto Initiative):**

وهي قاعدة تُلزم أي دولة دائمة العضوية تستخدم الفيتو بأن تقف أمام الجمعية العامة خلال ١٠ أيام لتبرير أسباب استخدامها لهذا الحق. هذا الإجراء يهدف إلى "الإحراج السياسي" ورفع تكلفة استخدام الفيتو[٢].

*** مقترح فرنسا والمكسيك:**

يقضي بالتعليق الطوعي لاستخدام الفيتو في حالات الجرائم الجماعية الفظيعة (Mass Atrocities). رغم معارضة روسيا والصين، إلا أن الأزمة الأوكرانية زادت من الضغط الدولي لتبني هذا التوجه.

*** توسيع العضوية الدائمة:**

تجددت المطالب بضم دول مثل (ألمانيا، اليابان، الهند، والبرازيل) بالإضافة إلى تمثيل دائم لأفريقيا، لكسر احتكار "نادي المنتصرين في الحرب العالمية الثانية" للقرار الدولي.

ثالثاً: التحديات القانونية والسياسية

رغم هذه التحركات، يبقى العائق الأساسي هو "المادة ١٠٨" من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على أن أي تعديل للميثاق يتطلب موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة بمن فيهم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن[٣].

---

(١) وليد عبد الحي، مصدر سابق، ص ٨.

(٢) وليد عبد الحي، مصدر سابق، ص ١٠.

(٣) مادة رقم (١٠٨) من ميثاق الامم المتحدة.

تُشكل الأزمة الأوكرانية نقطة تحول هيكلية في تاريخ مجلس الأمن؛ فالتنافس الروسي–الغربي لم يكتفِ بشل فاعلية المجلس إجرائياً، بل أعاد طرح التساؤل الجوهري حول جدوى نظام الأمن الجماعي الذي أُرسيت قواعده عام ١٩٤٥. إن الانتقال التدريجي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب يضع المجلس أمام خيارين لا ثالث لهما:

– إما الاستجابة لمطالب الإصلاح الهيكلي: عبر تحجيم "سلطة النقض" وتوسيع العضوية لتعكس موازين القوى الجديدة (مثل صعود القوى الإقليمية في الجنوب العالمي).

– أو التهميش التدريجي: بحيث يتحول المجلس إلى "منتدى صوري" لإدارة الأزمات الصغرى، بينما تُنقل ملفات الصراع الكبرى إلى تحالفات أمنية وعسكرية خارج مظلة الأمم المتحدة[١].

المطلب الثاني

أثر التنافس الصيني– الأمريكي على القضايا الأمنية الدولية

في الواقع إن بقاء مجلس الأمن كمرجعية وحيدة للشرعية الدولية بات رهناً بمدى قدرة القوى العظمى على تغليب "الأمن المشترك" على "المصالح القومية الضيقة"، وهي معادلة تبدو صعبة التحقيق في ظل حالة الاستقطاب الراهنة التي أعادت رسم ملامح "حرب باردة" بنسخة قرنٍ جديد[٢].

ينتقل التنافس الصيني–الأمريكي بمجلس الأمن من مرحلة "الخلاف الأيديولوجي" إلى مرحلة "صدام الرؤى الأمنية"، حيث لم يعد الخلاف مقتصرًا على الأزمات الحدودية، بل امتد ليشمل الفضاء السيبراني، أمن البحار، والتكنولوجيا المتقدمة.

فيما يلي تحليل لأثر هذا التنافس على القضايا الأمنية الدولية:

١. الاستقطاب في ملفات "الشرق الأوسط وآسيا"

أدى التنافس بين واشنطن وبكين إلى خلق حالة من "المقايضة السياسية" داخل المجلس:

* الملف النووي الإيراني: تميل الصين لدعم المقاربات الدبلوماسية وتخفيف العقوبات لضمان تدفق الطاقة، بينما تضغط أمريكا باتجاه تشديد الرقابة.

---

(١) وليد عبد الحي، مصدر سابق، ص ٢٠.

(2) Duchatel, Mathieu, Chinas policy in the UN Security Council, SIPRI, 2023. P20.

* شبه الجزيرة الكورية: أصبحت الصين (ومعها روسيا) تستخدم "الفيتو" لمنع فرض عقوبات إضافية على كوريا الشمالية، معتبرة أن التحركات الأمريكية العسكرية في المحيط الهادئ هي المستفز الأساسي.

٢. عسكرة التكنولوجيا والأمن السيبراني

تحول مجلس الأمن إلى ساحة لتراشق الاتهامات حول "التجسس الرقمي" وأمن سلاسل التوريد.

* الصين تروج لمفهوم "السيادة الرقمية" (حق الدول في السيطرة على إنترنت داخلي) [١].

* الولايات المتحدة تضغط من أجل معايير دولية تمنع استخدام التكنولوجيا في القمع السياسي أو الهجمات السيبرانية العابرة للحدود.

٣. أمن الممرات المائية (بحر الصين الجنوبي نموذجاً)

يعد هذا الملف "قنبلة موقوتة"؛ حيث ترفض الصين تدويل النزاع في بحر الصين الجنوبي داخل مجلس الأمن، معتبرة إياه شأناً سيادياً، بينما تسعى واشنطن لترسيخ مفهوم "حرية الملاحة" كقضية أمن دولي، مما يعطل أي توافق حول بروتوكولات الأمن البحري[٢].

٤. التنافس على "قيادة" عمليات حفظ السلام

بينما تعد الولايات المتحدة أكبر ممول لميزانية حفظ السلام، أصبحت الصين أكبر مساهم بالقوات من بين الأعضاء الدائمين. هذا التحول منح بكين قدرة أكبر على:

* التأثير في صياغة "تفويضات" البعثات الدولية.

* تقليص التركيز على بند "حقوق الإنسان" في مهمات حفظ السلام بالقارة الأفريقية، والتركيز بدلاً من ذلك على الاستقرار وحماية البنية التحتية[٣].

---

(1) P2abdDuchatel, Mathieu, .5.

(٢) د. خليل حسين، التنافس الامريكي الصيني وأثاره على النظام الدولي، ٢٠٢١، ص ١٨٠-٢١٠.

(٣) د. خليل حسين، مصدر سابق، ص ٢١٥.

ان هذا التنافس أدى إلى "تفتيت" مفهوم الأمن الدولي؛ فما تراه واشنطن "حماية للديمقراطية"، تراه بكين "زعزعة للاستقرار"، مما جعل المجلس يكتفي ببيانات صحفية باهتة بدلاً من القرارات الحاسمة في الأزمات الناشئة.

ويمثل إقحام الذكاء الاصطناعي (AI) في المجال العسكري أحد أخطر ملفات التنافس الصيني–الأمريكي داخل أروقة مجلس الأمن، حيث يُنظر إليه بوصفه "الثورة الثالثة في الحروب" بعد البارود والأسلحة النووية[١].

فيما يلي تحليل لهذا الملف من منظور أمني ودولي:

١. سباق التسلح الرقمي (السيادة التكنولوجية)

تتعامل واشنطن وبكين مع الذكاء الاصطناعي كمعيار للقوة العالمية القادمة. هذا التنافس انعكس على فاعلية المجلس من خلال:

* تسييس سلاسل التوريد: سعت الولايات المتحدة لفرض قيود على وصول الصين لرقائق الذكاء الاصطناعي المتقدمة، معتبرة إياها تهديداً للأمن القومي، بينما تعتبر الصين هذه القيود محاولة لعرقلة تطورها التكنولوجي، مما نقل الصراع من التجارة إلى صلب الملفات الأمنية.

* الأنظمة المستقلة الفتاكة (LAWS): هناك خلاف حاد حول تعريف "التحكم البشري" في الأسلحة. الصين تدعم حظر استخدام هذه الأسلحة لكنها لا تعارض تطويرها، بينما ترفض واشنطن فرض حظر شامل حالياً لضمان "التفوق التكنولوجي".

٢. الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرار العسكري

أدى دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة القيادة والسيطرة إلى مخاطر أمنية دولية جديدة:

* سرعة التصعيد: الخوارزميات تعالج البيانات بسرعة تفوق القدرة البشرية، مما قد يؤدي إلى تصعيد عسكري "تلقائي" قبل أن يتمكن الدبلوماسيون في مجلس الأمن من التدخل.

* الغموض الاستراتيجي: يصعب على المراقبين الدوليين التمييز بين هجوم سيبراني تقوده خوارزمية وبين قرار عسكري رسمي، مما يجعل "المحاسبة الدولية" أمراً شبه مستحيل[٢].

---

(١) د. خليل حسين، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

٣. الفجوة الرقمية والأمن العالمي

يخشى مجلس الأمن من أن يؤدي التنافس الصيني–الأمريكي إلى خلق "إقطاعيات تكنولوجية":

* تصدير المراقبة: واشنطن تتهم بكين بتصدير تقنيات الذكاء الاصطناعي للدول الاستبدادية لتعزيز المراقبة، بينما ترى بكين أنها توفر "مدناً ذكية" وحلولاً أمنية للدول النامية.

* المعايير المزدوجة: يواجه المجلس صعوبة في وضع "ميثاق أخلاقي" موحد لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب بسبب تضارب المصالح التقنية بين القطبين[١].

---

scharr,"Army of None: Autonomous weapons and the future of ware" w.w. Norton& Paul) [2](company 2018, p.250-280

.15-Gregory c. Allen, "understanding china's Ai staegy, "CNAS, 2019"p.22) [1](

المبحث الثاني

مستقبل مجلس الأمن في ظل النظام الدولي المتحول

١. أزمة الشرعية والفاعلية في القرن الحادي والعشرين

يعاني مجلس الأمن اليوم من فجوة عميقة بين التمثيل القانوني (هيكل ١٩٤٥) والواقع الجيوسياسي. حيث أدت الاستقطابات الحادة (خاصة الصراع الروسي–الأوروبي/الأمريكي، والتنافس الأمريكي–الصيني) إلى حالة من الشلل في اتخاذ القرارات المصيرية.

برزت محاولات لإنشاء أطر أمنية موازية خارج مظلة الأمم المتحدة الى ظهور مسارات مثل ما يُطرح مؤخراً حول "مجلس السلام" أو مبادرات إقليمية تقودها القوى الصاعدة، مما يهدد مركزية المجلس[١].

٢. سيناريوهات الإصلاح الهيكلي (آفاق ٢٠٢٦)

تتمحور النقاشات الحالية في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ثلاث ركائز أساسية للإصلاح:

* توسيع العضوية: هناك ضغط متزايد لمنح مقاعد دائمة لقوى إقليمية (الهند، البرازيل، ألمانيا، اليابان) وتمثيل عادل للقارة الأفريقية لكسر الاحتكار التاريخي.

* تقييد حق النقض (الفيتو): تفعيل "مبادرة الفيتو" التي تُلزم العضو الدائم بتبرير استخدامه أمام الجمعية العامة، مع وجود مقترحات لإلغائه تدريجياً في حالات الجرائم ضد الإنسانية.

* تحويل "ميثاق المستقبل": البناء على مخرجات "قمة المستقبل" (٢٠٢٤) لتحويل الالتزامات الورقية إلى آليات تنفيذية تجعل المجلس أكثر استجابة للأزمات غير التقليدية[٢].

٣. التحديات الأمنية الناشئة (ما وراء الحروب التقليدية)

لم يعد مفهوم "السلم والأمن" مقتصرًا على النزاعات الحدودية، بل يمتد في عام ٢٠٢٦ ليشمل:

* الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي: ضرورة وضع قواعد اشتباك دولية تنظم استخدام التكنولوجيا في الحروب.

* التغير المناخي كمهدد أمني: الصراعات على الموارد المائية والطاقة الناتجة عن الكوارث المناخية أصبحت تتطلب تدخلات وقائية من المجلس.

---

(١) د. محمد السعيد ادريس، مستقبل النظام الدولي القوي الكبري، مركز الاهرام للدراسات، ٢٠٢٤، ص ١١٢–١١٥.

(٢) د. محمد السعيد ادريس، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

* التهديدات الهجينة: التعامل مع الفاعلين من غير الدول (الميليشيات، الشركات الأمنية الخاصة) التي أصبحت طرفاً أساسياً في معادلة الأمن الدولي[١].

٤. السيناريوهات المستقبلية المتوقعة

* سيناريو التكيف التدريجي: نجاح المجلس في استيعاب عضوية جديدة (مقاعد غير دائمة طويلة الأمد) مع الحفاظ على هيكله الأساسي لتفادي الانهيار الكامل.

* سيناريو التهميش المؤسسي: استمرار حالة الشلل، مما يدفع الدول الكبرى للاعتماد كلياً على الأحلاف العسكرية (مثل الناتو) والتكتلات الاقتصادية لإدارة أمنها الخاص.

* سيناريو إعادة التأسيس: اندلاع أزمة عالمية كبرى تؤدي إلى انهيار المنظومة الحالية وظهور منظمة دولية جديدة كلياً تعكس موازين القوى في منتصف القرن الحادي والعشرين[٢].

وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين بينا في المطلب الاول سيناريوهات تطور النظام الدولي وأثرها على المؤسسات الأممية وتناولنا في المطلب الثاني مشاريع إصلاح مجلس الأمن (توسيع العضوية وإعادة النظر في الفيتو).

المطلب الأول

سيناريوهات تطور النظام الدولي وأثرها على المؤسسات الأممية

يُجمع المحللون في عام ٢٠٢٦ على أن النظام الدولي يمر بمرحلة "سيولة استراتيجية"، حيث لم تعد القواعد التي وضعت بعد عام ١٩٤٥ قادرة على استيعاب توازنات القوى الجديدة. ينعكس هذا التحول في ثلاثة سيناريوهات رئيسية ترسم مستقبل المؤسسات الدولية:

١. سيناريو "تعددية الأقطاب التنافسية"

يفترض هذا السيناريو انتقال الثقل من القطبية الواحدة إلى أقطاب متعددة (الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، وروسيا).

---

(١) د. محمد السعيد ادريس، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٢) د. ناصف محمد، العلاقات الدولية في عالم متحول، دار النهار، ٢٠٢٥، ص ٢١٠-٢١٤.

* الأثر على المؤسسات: تحول مجلس الأمن إلى ساحة لتسوية النزاعات بين الكبار فقط، مع تزايد استخدام "الفيتو" كأداة للمساومة الجيوسياسية.

* النتيجة المؤسسية: تراجع فعالية "الأمن الجماعي" مقابل صعود "الأمن الإقليمي"، حيث تعتمد كل قوة قطبية على منظماتها الخاصة (مثل منظمة شنغهاي أو الناتو) بعيداً عن مظلة الأمم المتحدة[١].

٢. سيناريو "تشظي النظام الدولي"

في ظل فشل الإصلاحات الهيكلية، قد يتجه العالم نحو نظام "مجزأ" تضعف فيه المؤسسات المركزية لصالح تحالفات وظيفية.

* الأثر على المؤسسات: تحول الأمم المتحدة إلى منظمة "تقديم خدمات" (إغاثة، لاجئين، صحة) مع تجريدها من سلطتها السياسية والعسكرية.

* النتيجة المؤسسية: تآكل شرعية مجلس الأمن، وظهور "مجالس موازية" مصغرة (مثل مجموعة العشرين G20) لاتخاذ القرارات الاقتصادية والأمنية الكبرى، مما يجعل قرارات الأمم المتحدة استشارية أكثر منها إلزامية[٢].

٣. سيناريو "الإصلاح الشامل أو العقد الاجتماعي الدولي الجديد"

وهو السيناريو التفاؤلي الذي يفترض استجابة القوى الكبرى لضغوط "الجنوب العالمي" (Global South) لإعادة صياغة الميثاق.

* الأثر على المؤسسات: توسيع مجلس الأمن ليشمل قوى صاعدة وتمثيلاً دائماً لأفريقيا، مما يعيد الثقة في المؤسسة.

* النتيجة المؤسسية: تحول المؤسسات الأممية من أدوات لفرض إرادة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية إلى منصات حقيقية للحوكمة العالمية، قادرة على إدارة ملفات المناخ، الذكاء الاصطناعي، والحروب السيبرانية[٣].

---

(١) د. خليل حسن، النظام الدولي المنعطفات والخيارات، ٢٠٢٤، ص ٨٥-٩٠.

(٢) المركز العربي للابحاث، العرب والعالم تحويلات النظام الدولي، ٢٠٢٥، ص ٥٦-٦٢.

(٣) المركز العربي للابحاث، المصدر السابق، ص ٦٧.

يواجه النظام الدولي في الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين حالة من "السيولة الاستراتيجية" التي لم يشهدها منذ نهاية الحرب الباردة. إن التحول من أحادية قطبية متهالكة إلى تعددية غير مستقرة يضع المؤسسات الأممية، وعلى رأسها مجلس الأمن، أمام اختبار الوجود أو التهميش. ويمكن حصر سيناريوهات هذا التطور وأثرها المؤسسي في الآتي:

أولاً: سيناريو "الصدام القطبي وشلل المؤسسات"

يفترض هذا السيناريو تبلور نظام دولي ثنائي القطبية (أمريكي–صيني) يعيد إنتاج أجواء الحرب الباردة ولكن بآليات اقتصادية وتكنولوجية.

* الأثر المؤسسي: تحول مجلس الأمن إلى ساحة "للفيتو المتبادل" بشكل دائم، مما ينقل ثقل اتخاذ القرار إلى خارج الأمم المتحدة (مثل حلف الناتو أو منظمة شنغهاي)[١].

ثانياً: سيناريو "التعددية المتشظية"

في هذا السيناريو، لا تبرز قوة واحدة مهيمنة، بل تتوزع القوة بين أقطاب إقليمية (الهند، الاتحاد الأوروبي، البرازيل، روسيا) تهتم بمصالحها الحيوية فوق المصلحة الدولية العامة[٢].

* الأثر المؤسسي: ظهور "التعددية الوظيفية"، حيث تنجح الأمم المتحدة في الملفات التقنية (المناخ، الصحة، الإغاثة) لكنها تفشل تماماً في الملفات السياسية والعسكرية[٣].

ثالثاً: سيناريو "إعادة التأسيس الكبرى"

يفترض نجاح "قمة المستقبل" والضغوط التي يمارسها "الجنوب العالمي" في فرض ميثاق جديد يواكب موازين القوى الحالية.

* الأثر المؤسسي: توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن وإصلاح النظام المالي الدولي (صندوق النقد والبنك الدولي) ليكون أكثر عدالة[٤].

---

(١) د. خليل حسن، مصدر سابق، ص ٨٨.

(2) Stewart Patrick, "the international order in 2026, p.42.)

(٣) المركز العربي للابحاث، العرب والعالم: تحولات النظام الدولي، ٢٠٢٥، ص٥٩.

(4) abd, p.45. Stewart Patrick,)

رابعاً: تأثير التحولات الجيوسياسية على فاعلية المنظمات الأممية

ترتب على هذه السيناريوهات ثلاثة آثار جوهرية على بنية المؤسسات الدولية:

* أزمة التمويل: تزايد استخدام التمويل المشروط من القوى الكبرى كأداة للضغط السياسي على الوكالات الأممية.

* تآكل المعايير القانونية: تراجع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني مقابل "واقعية القوة"، مما جعل قرارات مجلس الأمن تفتقر للصيغة.

* صعود الفاعلين من غير الدول: تأثرت المؤسسات الأممية بصعود شركات التكنولوجيا الكبرى والميليشيات العابرة للحدود، وهي أطراف لا تملك مقاعد في مجلس الأمن لكنها تملك قدرة التأثير على السلم الدولي[١].

المطلب الثاني

مشاريع إصلاح مجلس الأمن (توسيع العضوية وإعادة النظر في الفيتو)

يتمحور إصلاح مجلس الأمن حول معضلتين رئيسيتين: التمثيل (من يجلس على الطاولة؟) والفعالية (كيف تُتخذ القرارات؟). وفي ظل التحولات الدولية عام ٢٠٢٦، برزت ثلاثة مشاريع كبرى تسعى لإعادة صياغة ميزان القوى داخل المجلس:

أولاً: توسيع العضوية (صراع المقاعد الدائمة)

تتمثل الإشكالية في أن الهيكل الحالي يمنح ٥ دول فقط حق العضوية الدائمة، وهو ما لم يعد يعكس الوزن الديموغرافي والاقتصادي للعالم المعاصر. وتبرز هنا ثلاث مجموعات ضغط:

* مجموعة الأربعة (G4): (ألمانيا، اليابان، الهند، البرازيل) وتطالب بمقاعد دائمة لها مع حق الفيتو.

* الموقف الأفريقي الموحد (توافق إزولويني): يطالب بمقعدين دائمين للقارة الأفريقية مع حق الفيتو، و٥ مقاعد غير دائمة.

---

(١) د. محمد السعيد ادريس، مصدر سابق، ص١١٥.

* مجموعة "متحدون من أجل الإجماع": تقودها إيطاليا وباكستان والمكسيك، وتعارض زيادة المقاعد الدائمة، مقترحة زيادة المقاعد "غير الدائمة" فقط لضمان تدوير السلطة[١].

ثانياً: إعادة النظر في "حق النقض" (الفيتو)

يُعتبر الفيتو العائق الأكبر أمام السلم والأمن الدوليين، حيث استخدمته الدول الكبرى كـ "درع سياسي" لحماية مصالحها. وتتراوح المقترحات الحالية بين:

* تقييد الاستخدام (المبادرة الفرنسية–المكسيكية): تقضي بالامتناع طواعية عن استخدام الفيتو في حالات "الجرائم الجماعية" والابادة العرقية.

* الفيتو الجماعي: مقترح يقضي بأن الفيتو لا يلغي القرار إلا إذا صوتت ضده دولتان دائمتان أو أكثر، لتقليل الاستفراد بالقرار[٢].

* الإلغاء التدريجي: وهو المطلب الأكثر راديكالية الذي تنادي به دول الجنوب العالمي، معتبرة الفيتو يتناقض مع مبدأ "المساواة في السيادة".

في الحقيقة يُمثل "حق النقض" (Veto) العصب الحساس في هيكلية مجلس الأمن، وهو الأداة التي تعكس موازين القوى الناتجة عن الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، تحول هذا الحق في السنوات الأخيرة من صمام أمان لمنع صدام القوى العظمى إلى "أداة للتعطيل الممنهج"، مما أدى إلى تآكل قدرة المجلس على أداء وظيفته الأساسية[٣].

١. فلسفة "الفيتو" بين الحماية والعرقلة

عند تأسيس الأمم المتحدة، كان الهدف من الفيتو هو ضمان عدم اتخاذ قرار عسكري أو سياسي ضد إرادة قوة نووية كبرى، مما قد يشعل حرباً عالمية ثالثة. لكن التطورات الحديثة أظهرت:

ان استخدام الدول الدائمة العضوية للفيتو لحماية نفسها أو حلفائها من المساءلة الدولية (مثل الموقف الروسي تجاه أوكرانيا، والموقف الأمريكي تجاه قضايا الشرق الأوسط).

---

(١) د. ناصف، دار النهار، ٢٠٢٥، ص ٢١٢.

(٢) د. محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام الدولي، مركز الأهرام، ٢٠٢٤، ص١٨٥.

(٣) د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٢٠، ص ٢١٥–٢٣٠.

* إفراغ الفصل السابع من محتواه: الفصل السابع الذي يتيح استخدام القوة أو العقوبات الملزمة أصبح شبه معطل في الأزمات التي تمس مصالح الكبار[١].

٢. التداعيات الأمنية لعرقلة قرارات المجلس

أدت كثرة استخدام الفيتو إلى نتائج كارثية على الأمن والسلم الدوليين:

* إطالة أمد النزاعات: في غياب قرار ملزم بوقف إطلاق النار، تستمر الحروب لسنوات (النموذج السوري، الأوكراني، والسوداني).

* تنامي ظاهرة "الإفلات من العقاب": عندما تشعر الدول أن هناك "قوة كبرى" ستحميها في المجلس، تتجرأ على خرق القانون الدولي الإنساني.

* انتشار النزاعات بالوكالة: تحول النزاعات المحلية إلى ساحات تصفية حسابات بين القوى العظمى التي تستخدم الفيتو لمنع التدخل الدولي.

٣. مسارات تجاوز "الفيتو" (المبادرات الدولية)

أمام هذا الانسداد، ظهرت محاولات قانونية لتقييد هذا الحق أو الالتفاف عليه:

* مبدأ "المسؤولية عن الحماية" (R2P): محاولة للقول بأن سيادة الدول ليست مطلقة إذا فشلت في حماية مواطنيها، لكنه اصطدم أيضاً بالفيتو في التطبيق العملي.

* القرار ٢٦٢/٧٦ (آلية المساءلة): الذي يفرض على الدولة المستخدمة للفيتو الحضور للجمعية العامة وتقديم مبرراتها، وهو ما يعد "إحراجاً سياسياً" يهدف لرفع تكلفة استخدام هذا الحق[٢].

ثالثاً: تحديات الانتقال من "المقترح" إلى "الميثاق"

إن العائق أمام هذه المشاريع ليس قانونياً فحسب، بل هو إجرائي بموجب المادة ١٠٨ من الميثاق، التي تشترط موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وموافقة "الخمسة الكبار" مجتمعين على أي تعديل.

---

(١) د. محمد السعيد الدقاق، المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٢) د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٢٠، ص ٢١٨.

يتضح أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمر بمرحلة "مخاض مؤسسي" هي الأصعب منذ تأسيسه عام ١٩٤٥. إن الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب ومتشظي سياسياً، لم يعد مجرد ترف فكري، بل أصبح ضرورة حتمية لاستمرار المنظمة الدولية.

أن الهيكل الحالي للمجلس لا يعكس موازين القوى الاقتصادية والديموغرافية لعام ٢٠٢٦، مما أدى إلى تآكل "شرعية" قراراته أمام القوى الصاعدة ودول الجنوب العالمي.

تبين أن "حق النقض" تحول من أداة لمنع صدام القوى الكبرى إلى عائق أمام التدخل الإنساني وحماية السلم الدولي، مما يستوجب تفعيل آليات "الاتحاد من أجل السلام" عبر الجمعية العامة كبديل مؤقت.

لم يعد التهديد عسكرياً بحتاً؛ فالمستقبل يفرض على المجلس دمج " الأمن السيبراني " و" الأمن المناخي " ضمن مهامه الأساسية لتجنب التهميش الوظيفي.

*لابد من الإصلاح التدريجي: البدء بزيادة المقاعد "غير الدائمة" طويلة الأمد كحل وسط لكسر الجمود بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة.

*و دستورية "تبرير الفيتو": مأسسة إجراءات تُلزم العضو الدائم بتقديم مسوغات قانونية وأخلاقية أمام المجتمع الدولي عند استخدام حق النقض، لرفع الكلفة السياسية لتعطيل القرارات الدولية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن العلاقة بين "بنية النظام الدولي" و"فعالية مجلس الأمن" هي علاقة عضوية لا تنفصم؛ فالمجلس لم يكن يوماً كياناً معزولاً عن موازين القوى، بل كان دائماً مرآةً تعكس التوازنات القائمة بين الأقطاب الكبرى. ومن خلال تحليل التحولات القطبية الراهنة وانعكاساتها على أداء المجلس، خلصت البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات

اولا: النتائج

١. ارتباط الفعالية بالتوافق القطبي: أثبتت الدراسة أن فعالية مجلس الأمن ليست نابعة من "نصوص الميثاق" بقدر ما هي نابعة من "إرادة الأقطاب". فالمجلس ينجح فقط عندما تتقاطع مصالح القوى الكبرى، ويفشل (يصاب بالشلل) عندما تصبح النزاعات "حروباً بالوكالة" بين هذه الأقطاب.

٢. تحول الفيتو من "أداة استقرار" إلى "سلاح دفاعي": كشفت الدراسة أن حق النقض (Veto) تحول من وسيلة لمنع تصادم القوى الكبرى (كما أراده المؤسسون عام ١٩٤٥) إلى أداة لحماية المصالح الجيوسياسية الخاصة للدول الدائمة العضوية وحماية حلفائها، مما أدى إلى "خصخصة" الأمن الدولي.

٣. بروز "السيولة القطبية" كعائق للمأسسة: النظام الدولي الحالي لا يعاني من صراع قطبين واضحين، بل من حالة "سيولة" تداخلت فيها التحالفات، مما جعل التنبؤ بمسارات التصويت داخل المجلس أمراً معقداً، وزاد من حدة الاستقطاب داخل أروقة الأمم المتحدة.

٤. تآكل الهيبة القانونية للمجلس: أدى عجز المجلس عن معالجة الأزمات الراهنة (أوكرانيا، غزة) إلى اتجاه الدول نحو "الأمن الذاتي" أو "التحالفات المصغرة" (Mini-lateralism) خارج إطار الأمم المتحدة، مما يهدد بانهيار منظومة الأمن الجماعي برمتها.

٥. انتقال الثقل إلى الجمعية العامة: لوحظ مؤخراً محاولة لتعويض عجز المجلس من خلال تفعيل دور الجمعية العامة (قرار "الاتحاد من أجل السلم")، إلا أن قراراتها تظل تفتقر إلى القوة الإلزامية التي يمتلكها الفصل السابع، مما يجعلها "سلطة أخلاقية" بلا أنياب قانونية.

ثانياً: توصيات

١. تقييد استخدام "الفيتو" في الجرائم ضد الإنسانية: التوصية بتبني مبادرة (فرنسية–مكسيكية) ملزمة تقضي بتنازل الدول الدائمة العضوية طواعية عن حق النقض في حالات الجرائم الجماعية والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني، لضمان عدم غياب العدالة خلف عباءة السياسة.

٢. إصلاح هيكلي يعكس الواقع الديموغرافي والاقتصادي: ضرورة توسيع العضوية الدائمة والمؤقتة لتشمل قوى إقليمية صاعدة (من أفريقيا، أمريكا اللاتينية، وآسيا) لضمان "شرعية التمثيل"، حيث أن الهيكل الحالي يمثل موازين قوى عام ١٩٤٥ وليس عام ٢٠٢٦.

٣. تفعيل المادة (٣/٢٧) من الميثاق: تفعيل النص الذي يقضي بأن "الطرف في النزاع يجب أن يمتنع عن التصويت"، وهو نص مهمل تاريخياً. يجب الضغط قانونياً لإلزام الدول الكبرى بعدم التصويت في النزاعات التي تكون طرفاً مباشراً أو غير مباشر فيها.

٤. تعزيز التكامل بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: إعطاء دور أكبر للمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي) في حل النزاعات المحلية وفق الفصل الثامن من الميثاق، لتخفيف الضغط عن المجلس وتقليل أثر التجاذبات القطبية الدولية على النزاعات المحلية.

٥. تطوير "آلية المساءلة" داخل الأمم المتحدة: إلزام الدولة التي تستخدم حق النقض بتقديم تبرير قانوني وسياسي مفصل أمام الجمعية العامة (بناءً على مبادرة الفيتو الصادرة في ٢٠٢٢)، وتحويل هذا الإجراء من "جلسة مناقشة" إلى "جلسة تقييم" قد يترتب عليها توصيات ملزمة.

٦. الاستثمار في "الدبلوماسية الوقائية": بدلاً من التركيز على إدارة الأزمات بعد اندلاعها (حيث يصطدم المجلس بالفيتو)، يجب تعزيز صلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة في "الإنذار المبكر" والوساطة قبل وصول الملفات إلى مرحلة الانفجار التي تستدعي تدخل القوى الكبرى.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١- د. أحمد أبو الوفا، قانون المنظمات الدولية، بدون سنة نشر.

٢- د. خليل حسن ، "النظام الدولي المنعطفات والخيارات"، سنة ٢٠٢٤.

٣- د. خليل حسين، التنافس الامريكي الصيني وأثاره على النظام الدولي، ٢٠٢١.

٤- د. سعيد سراج، الصراع الدولي والقوي الكبري في مجلس الأمن.

٥- د. محمد السعيد ادريس، مستقبل النظام الدولي القوي الكبري، مركز الاهرام للدراسات، ٢٠٢٤.

٦- د. محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام الدولي، مركز الأهرام، ٢٠٢٤.

٧- د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٢٠.

٨- د. محمد كمال، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا: مستقبل النظام الدولي، مركز الاهرام سنة ٢٠٢٣.

٩- د. ناصف محمد، "العلاقات الدولية في عالم متحول"، دار النهار سنة ٢٠٢٥.

١٠- د. نزية على منصور، حق النقض الفيتو ودورة في تحقيق السلم والامن، دار الكتب العلمية ٢٠٠٩.

١١- د. وليد عبد الحي، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على النظام الدولي، ٢٠٢٢.

١٢- المركز العربي للابحاث ، "العرب والعالم تحويلات النظام الدولي"، ٢٠٢٥.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Duchatel, Mathieu, Chinas policy in the UN Security Council, SIPRI, 2023
2- Gregory c. Allen, "understanding china's Ai staegy, "CNAS, 2019.
3- Paul scharr,"Army of None: Autonomous weapons and the future of ware" w.w. Norton& company 2018.
4- Stewart Patrick, "the international order in 2026.